- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 01(2022) ص688-698

حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Governance of islamic banks and their role in achieving sustainable devolopment

كروش نورالدين*	طبي عائشة
جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	جامعة غرداية (الجزائر)
kerrouchen@gmail.com	tobbi.aicha@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/09/29
تاريخ القبول:
2022/01/09

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحوكمة:
- ✓ البنوك الإسلامية:
- ✓ حوكمة البنوك الإسلامية:
- ✓ التنمية المستدامة:

الملخص:

تعتبر حوكمة البنوك من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون والأعوان الاقتصاديون على المستوى العالمي، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، حيث أثبت العديد من الدراسات الحديثة أهمية مبادئ الحوكمة في ترسيخ الشفافية ومواجهة الفساد الإداري، والتصدي للمخاطر المصرفية تترصد بالنشاط البنكي الذي يتطلب أداؤه تحقيق درجة عالية من الكفاءة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على حوكمة البنوك الإسلامية باستعراض مفهومها، مبادئها، أهميتها وأهدافها، وكذا دورها في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

Article info

Received
29/09/2021
Accepted
09/01/2022

Keywords:
- ✓ *governance*:
- ✓ *Islamic banking*:
- ✓ *governance of Islamic banks*:
- ✓ *sustainable development :*

Abstract :

Banking governance is one of the most important issues that bankers and economic agents are concerned with at the global level, especially since the past few years, as many recent studies have proven the importance of governance principles in establishing transparency and confronting administrative corruption, and addressing banking risks is lurking in banking activity whose performance requires achieving a high degree. Of efficiency and accuracy.

Where we aim through this study to stand on the governance of Islamic banks by reviewing their concept, principles, importance and objectives, and then we try to address their role and importance in supporting and achieving economic development and then providing advice and recommendations in this regard.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات الدولية خلال العقود القليلة الماضية، بعد أعقاب الأزمات والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في العالم، حيث أرجع الخبراء أسباب ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية التي واجهت البنوك من ناحية وتقصير البنوك في إدارتها بشكل جيد، كما زاد من حدة تلك الأزمات ه وتزايد سرعة العولمة المالية وزيادة الأسواق المالية والمصرفية العالمية بأدوات مالية جديدة تتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة المخاطر ووضع القوانين الجيدة ونظم الإشراف العالمية وهذا ما أدى إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية لإدارة المخاطر والسيطرة عليها.

والبنوك الإسلامية على غرار باقي البنوك،قصد مواكبة هذه التطورات وتكييفها بما يتلاءم وطبيعة عملها ومختلف مخاطر صيغ التمويل التي تواجهها، عليها الالتزام بهذه المعايير، لذلك قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية وبالتعاون مع لجنة بازل بوضع معايير دولية للتأكيد على متانة واستقرار قطاع الخدمات المالية الإسلامية،ومن تم اعتماد معايير للحوكمة خاصة بالبنوك الإسلامية.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- كيف تساهم حوكمة البنوك الإسلامية في دعم التنمية المستدامة؟

ولتبسيط الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي البنوك الإسلامية وفيما تتجلى أهميتها؟
- ما هي أهداف البنوك الإسلامية؟
- كبف تتم حوكمة البنوك الإسلامية؟

وكإجابة اولية على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، يمكن عرض الفرضيات الآتية:

- للبنوك الإسلامية خصائص تميزها ن مثيلاتها التقليدية؛
- تعمل البنوك الإسلامية على تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية؛
- إن تفعيل حوكمة البنوك الإسلامية بالإضافة إلى ما يميزها من أسس ومبادئ من شأنه أن يساعد البنوك الإسلامية من تأدية الدور الاقتصادي الهام الذي أسست من أجله ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تحظى الحوكمة في البنوك الإسلامية على الاهتمام الواسع في أوساط الاقتصاديين والمصرفيين والمراقبين من خارج البنك (البنك المركزي والهيئات والمجالس المختصة)، أومن داخل البنك (الرقابة المصرفية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية)، وتظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك، خاصة وأن التجارب في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية التقليدية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات، وأن تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وبالتالي تنشيط الاقتصاد، وهذا ما يصعد الرهان أمام البنوك الإسلامية لتبني حوكمة بنكية إسلامية رشيدة من شأنها تحقيق كل ما سبق من أجل دعم التمنية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة الأهداف الأساسية التالية:

- تحديد وتوضيح مفهوم الحوكمة البنكية.
- التركيز على حوكمة البنوك الإسلامية وأهم أسسها ومرتكزاتها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- بيان دور حوكمة البنوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤل المطروح سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي،من خلال التطرق للجانب النظري المتعلق بالحوكمة البنكية في البنوك الإسلامية.

الدراسات السابقة:

- ورقة بحثية ل(Grassa & Matoussi،**2012**) **بعنوان**

Is Corporate Governance Different For Islamic Banks?A Comparative Analysis Between the Gulf Cooperation Council Context and the Southeast Asia Context

قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بقارنة حوكمة الشركات بين البنوك التقليدية والبنوك لإسلامية وأثر متغيرات الحوكمة في أداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا وتمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2009، وتوصلا إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين حوكمة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ؛

- مقال ل(محمد ابراهيم مقداد وسالم عبد الله، 2005) بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، أين قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين حيث أكدا على الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية للدراسة في فلسطين أكدت على عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين أن تلعب هذا الدور؛

- دراسة (Rosylin Moh & Majda Bahkous) بعنوان

(Islamic Banking and economic Growth in GCC & East Asia Countries A Panel Contegration Analysis)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ودراسة مدى مساهمة التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي للدول التي تبنت البنوك الإسلامية مثل ماليزيا وأندونيسيا ودول التعاون الخليجي وذلك باستخدام تحليل نماذج البانل من أجل أن تبرهن مدى مساهمة البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي.وتوصلت الدراسة إلى أهمية البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأندونيسيا وماليزيا.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم هذا البحث إلى العناصر الآتية:

أولا: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لحوكمة البنوك الإسلامية؛

ثالثا:دور حوكمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة.

أولا:الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية

كما أشرنا في المقدمة فبعد تعقد نشاط العمل المصرفي بسبب العولمة ومفرزاتها وبالذات في مجال إدارة المخاطر استدعى الأمر التدخل المباشر للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكذا الفاعلين في السوق المالي أكد على ضرورة تطبيق الحوكمة البنكية.

1- مفهوم الحوكمة البنكية:

تعتبر سلامة الجهاز المصرفي حجر الأساس الذي يرتكز عليه النظام المالي والنقدي خاصة والاقتصاد عامة إذ يوفر القطاع البنكي الائتمان والسيولة التي يحتاجه مختلف الأعوان الاقتصادية لضمان نموها واستمراريتها وتلبية حاجياتها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حيث عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات البنكية من طرف مجالس إدارتها والإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بوضع الأهداف والخطط وتحديد السياسات والإصلاحات والمسؤوليات والرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية وغير ذلك.(Amal Ayari and Abu Bakr Khawalid, 2012)

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه، فهي تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. (Mostafa, 2009)

وهناك من يعرفها على أنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه من مصادر رؤوس الأموال(مستثمرين مؤسسين أو مساهمين).(Abdel-Razzaq, 2009)

ومما سبق يمكن القول أن حوكمة البنوك هي المنهجية والطريقة التي يتبناها مجلس إدارة البنك، مفادها تقديم خطط وسياسات واستراتيجيات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ والانتظام في العمل على مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال ما يلي:(Authority, 2009)

- وضع الأهداف المؤسسية؛
- إدارة أعمال البنك اليومية،
- المساءلة أمام المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى؛
- حماية مصالح المودعين.

ويتوقف التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك على جودة مجموعتين من المحددات:(Saliha, 2016)

- المحددات الداخلية : تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف ويجسدها الفاعلون الداخليون وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة.
- المحددات الخارجية : تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المُناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشتمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشاريع ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيآت الرقابية والمنشآت العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار،والى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم من الفاعلين الخارجيين كالمودعين وصناديق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف.

2- أهمية الحوكمة البنكية وأهدافها:

تحضى الحوكمة البنكية بأهمية بالغة وضرورة قصوى لدى البنوك تظهر من خلال:(Al-Najjar، 2015)

- تعدُّ الحوكمة المصرفية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة المصرفية الجيدة عنصرا رئيساً في تحسين الكفاءة الاقتصادية ولاسيما في المصارف يمكن أن يؤثر في الاستقرار الاقتصادي والمالي وخير دليل ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية، للمصرف المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية وذلك للأسباب التالية:
- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للمصرف المركزي.
- إن المصارف التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر, فضلاً عن كون هذه المصارف مسؤولة عن المحافظة على أموال المودعين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية, فإن وجود الحوكمة مسألة مهمة وضرورية لهذه المصارف.

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمالهم تدار بشكل سليم, وأن لدى المصرف المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

هذا ويساعد تطبيق الحوكمة في البنوك على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:(Nisman، 2009)

- تنمية وتطوير الكفاءة الاقتصادية للبنوك وحتمية تطبيق فصل الإدارة عن الملكية؛
- تحديد وتوصيف المسؤولية الرقابية لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تستجد على القوانين المسيرة لشؤون البنك؛
- تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة للوصول إلى تجسيد هدف البنك؛
- الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الإمكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنك؛
- التقليل من حدوث المخاطر المالية والمحاسبية مما يستدعي منع تعرض البنك للأزمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل.

3- **مبادئ الحوكمة البنكية:** تعاونت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية وصندوق النقد الدولي في دراسة آلية حوكمة المصارف ومدى فاعليتها في الدول المتقدمة والنامية في عام 1999، وانتهت الدراسة إلى صياغة مبادئ الحوكمة البنكية وتتمثل فيما يلي:(Mowaffaq Ahmad Al-Seedia، 2008)

- حماية حقوق المساهمين : اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين، وذلك في أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية والحصول على الأرباح ومراجعة القوائم المالية، لضمان حسن استغلال أموال المصارف وتعظيم العوائد وقيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل.

- المعاملة المتكافئة للمساهمين : أي تحقيق العدالة والشفافية في معاملة المساهمين كافة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، ويجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القوانين سارية في المصرف، ويجب أن تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أوالمديرين أوحملة الأسهم ممن لهم السيطرة .

- الإفصاح والشفافية : وتُعدُّ الشفافية ضرورية للحوكمة الفاعلة والسليمة، فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفاعل أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية المصرف وأهدافه، ويعد الإفصاح العام ضروريا وبخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف : أي احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم وبين المصرف من اجل إنجاح المصرف، وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي وتحسين مستويات الأداء.
- مسؤوليات مجلس الإدارة : على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة، للمديرين وللعاملين وان يضع هيكلاً إدارياً يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات، ويتأكد من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولون المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف، ويجب على مجلس الإدارة للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصارف في جميع جوانبه، وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسون عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة ويشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالمصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية .

ثم تولت لجنة بازل مهمة صياغة معايير حوكمة البنوك وشملت هذه المعايير عددا من الاعتبارات الخاصة بالعمل المصرفي كحقوق المودعين وإدارة المخطر، حيث تأسست اللجنة سنة 1974 كلجنة للرقابة على أعمال البنوك تحت سلطة بنك التسويات الدولية، قامت هذه اللجنة بإصدار العديد من الوثائق الإرشادية والمبادئ الرقابية أهمها كانت اتفاقية بازل1 سنة 1988 تضم مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية وحددت كيفية حساب كفاية رأس المال، ثم نتيجة للتطور السريع الذي عرفته السوق المالية والمصرفية أجريت بعض التعديلات على بازل1 للتوافق والمعطيات الجديدة وذلك خلال سنوات 1996 و1999، وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 أقرت لجنة بازل بوجود بعض نقاط الضعف في بازل 2 لذلك أقرت في اجتماعها الذي انعقد في جويلية 2009 على استحداث مقاييس لتعزيز دعائم الثلاث لاتفاقية وبعدها قامت بتطوير معايير جديدة أقرتها اتفاقية بازل3 في سبتمبر 2010.

وكانت ثمرة هذه الجهود إصدارها في عام 2010 لمبادئ إرشادية جديدة للحوكمة السليمة للبنوك.[1] مما سهل على البنوك فهم المبادئ الأساسية للحوكمة البنكية مثل الرقابة الفعالة للمجلس، الإدارة الصارمة للمخاطر، الرقابة الداخلية القوية وغيرها من العناصر المهمة، كما قامت كل من السلطات الوطنية والبنوك على حد سواء بوضع أطر فعالة لإدارة المخاطر وتعزيز قدرة البنك المركزي على تقييم فعالية إدارة المخاطر وتطبيق مبادئ الحوكمة، كما ينبغي على السلطات الإشرافية القيام بالتقييم الدوري لمدى مطابقة البنوك لمبادئ الحوكمة وضرورة التواصل المستمر مع مجالس الإدارة والمدققين.

ومن هنا قدمت لجنة بازل في جويلية 2015 نسخة منقحة عن تلك الصادرة في 2010 مؤكدة على ضرورة تبنيها من كافة الجهات الإشرافية والبنوك، وقد تضمنت الوثيقة ثلاثة عشر مبدأ للحوكمة نوجزها :(Saliha، 2016)

- المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة حول إطار الحوكمة،إعداد وتنفيذ استراتيجيات البنك وثقافة وقيم البنك؛
- ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين باستمرار خاصة فيما يخص مجال الرقابة والحوكمة؛
- ينبغي أن يحدد مجلس الإدارة هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله وأن يوفر وسائل كل ذلك؛
- على الإدارة العليا التنفيذية التأكد من اتساق أنشطة البنك مع الأعمال والمخاطر والسياسات المعتمدة من المجلس؛
- ضرورة حوكمة المجموعة ويقع ذلك على عاتق مجلس إدارة البنك الأم؛
- يجب أن يتوفر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة في إدارة المخطر تحت إشراف مسئول تنفيذي مستقل؛
- تحديد ورصد المخاطر والسيطرة عليها؛
- الإبلاغ عن المخاطر؛
- ضرورة امتثال مجلس إدارة البنك والالتزام بالقوانين وقواعد الحوكمة والسياسات والإجراءات؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ضرورة تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي؛
- ضرورة أن يدعم هيكل المكافآت في البنك الحوكمة السليمة من خلال نظام التعويضات؛
- الإفصاح والشفافية ؛
- دور المشرفين في تقديم التوجيهات الخاصة والإشراف على الحوكمة.

ثانيا:حوكمة البنوك الإسلامية

إن من أهم ما يؤسس شرعا لموضوع حوكمة البنوك الإسلامية مبدأ المساءلة أمام الله والناس عن الالتزام بحقوق الله وحقوق الناس، وهذا مصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم :"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".وكذلك مبدأ الالتزام بأحكام الإسلام في جميع نواحي الحياة بما فيها المعاملات و الحوكمة تعنى بنقل المبادئ والقيم من إطار التأسيس النظري إلى إيجاد آلية تضمن إعمالها ضمن التدابير المؤسسية والتنظيمية.(Ramdani، June 2017)

1- تعريف حوكمة البنوك الإسلامية:

يتفق جميع الباحثين والأكاديميين على أن الحوكمة المؤسسية تقوم على أربعة ركائز أساسية وهي العدالة وتحديد المسؤولية بدقة والمساءلة والمحاسبة وأخيرا الشفافية،وإجمالا فإن هذا التفسير للحوكمة يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء في حفاظها على المقاصد والمال وهو أساس تعامل البنوك والمؤسسات يعتبر من أهم هذه المقاصد.ويقول الدكتور محسن الخضيري أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقائدية القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري والمنظمة والأفراد العاملين فيها،سواء في علاقتهم بعضهم ببعض أو مع المجتمع المحيط،ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل المعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها عن الآخر.(Mohsen Ahmed Al-Khudairi، 1990)

نلاحظ من خلال هذا التعريف للإدارة في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم الحوكمة من خلال تركيزه على نقطتين أساسيتين هما:

- العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة:وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح؛
- دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج:والمتمثل أساسا في أربعة مبادئ وهي العدالة، المسؤولية، المساءلة والشفافية. (Hisham, 2008)

2- مبادئ حوكمة في الفكر الإسلامي:

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:(Naima, 2010)

- العدل:ويعتبر مطلب العدل أكبر الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الإسلامي وقد شدد الله عز وجل في اشتراط هذا المطلب من كل من تولى إدارة مصالح الجماعة أو مجموعة بشكل صريح في العديد من الآيات القرآنية؛
- الشورى:الإنسان مهما اتصف بصفات الكمال تفوقه جوانب أساسية من مدارك العدل لا يدركها إلا برأي غيره، وهذا ما ينطبق أيضا على الوحدات الجزئية من المؤسسات أيا كان نوعها،فالتشاور وأخذ الآراء يحدث في المؤسسة جو من التعاون والتفاهم يعمل على حل المشاكل بطرق ودية؛
- المسؤولية:تمثل في الفكر الإسلامي بمعنى العقد الاجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم فالحاكم يكون له الحق في السمع والطاعة من الرعية حينها يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3- مظاهر الحوكمة لدى البنوك الإسلامية وضوابط تطبيقها

- الإطار القانوني للبنوك الإسلامية:كخصوصية العمل المصرفي داخل البنوك الإسلامية وتعدد وظائف البنوك الإسلامية حيث نجدها تجمع بين عمل البنوك التجارية وبنوك التنمية والاستثمار في نفس الوقت،كما أوجبت القوانين ضرورة خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة البنك المركزي؛
- دور هيئة الرقابة:عند دراسة هيكل حوكمة البنوك الإسلامية نجد أن مركز هذا الهيكل هو هيئة الرقابة الشرعية مع وجود أمنظمة رقابة داخلية تقوم بدعمها سبق وأن ذكرناها ضمن مبادئ الحوكمة البنكية؛
- دور هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية:حيث قامت مجموعة من الهيئات بدعم وتوفير عناصر النجاح للبنوك الإسلامية وتواكب وتماشي ما جاءت به السلطات الإشرافية وهيئات الرقابة الدولية.

حيث تم إصدار مبادئ حوكمة البنوك الإسلامية في ديسمبر 2006 وقد ألزمت البنوك الإسلامية بتأكيد التزامها بنصوص هذه المبادئ أو تعطي شرحا واضحا لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بها، وتتمثل هذه المبادئ في:(Salima، 2009)

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصرها والآليات المعتمدة لموازنة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتجاه مختلف أصحاب المصالح؛
- يجب اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل توصيات منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل والسلطات الإشرافية؛
- تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام مؤسسات الخدمات المالية إسلامية بالمعايير المحاسبية المعترف بها دوليا؛
- تكليف لجنة ضوابط الإدارة لمراقبة احتياطي معدل الأرباح واحتياطي المخاطر وتقديم توصيات حول كيفية استخدامه؛
- ضرورة حصول المراجعين الداخليين والمراقبين الشرعيين على التدريب اللازم ومراجعة مدى الامتثال؛
- ضرورة اعتماد البنك على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن علماء الشريعة الإسلامية للمؤسسة؛
- يجب توفر الشفافية والمعلومات الجوهرية حول حسابات الاستثمار وطرق حساب الأرباح وتوزيع الموجود وإستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد التي تدرها لأصحاب الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

ثالثا:محاولة تقديم إطار لدور حوكمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة وأهدافها:

قبل هذه المحاولة سوف نقدم مجموعة من الأسس المفاهيمية للتنمية المستدامة والتي ورد مفهومها لأول مرة في تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وهذا ما يوافق تماما ما خلق الإنسان من أجله وهو الاستخلاف والعمارة على الأرض .تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل، احترام البيئة الطبيعية وعدم الإسراف والتبذير وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيفها بما يخدم أهداف المجتمع . (Fadila, 2018)

2- دور آليات الحوكمة البنكية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

إن الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية يساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من خلال:

- طبيعة إشكالية البنوك الاقراضية بصفة عامة تظهر أهمية حوكمة البنوك، حيث أن جوهر العمل البنكي يرتكز على ثقة جمهور العملاء بالبنوك الإسلامية وصيغها التمويلية التي أتاحت لهم الفرصة لاستثمار مكتنزاتهم التي تعتبر فرص استثمارية وتنموية ضائعة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لسنوات عديدة، وهذا ما يسهم في رفع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوفير المواءمة العادلة بين أصحاب الفائض والعجز المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

- إن استقرار البنوك الإسلامية بصفة خاصة والنظام المصرفي بصفة عامة له تأثير كبير على الاقتصاد حيث تمثل البنوك نظام الدفع داخل الاقتصاد الذي يعتبر أساسا لاستقرار القطاع المالي والذي يعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستغلال العقلاني والرشيد للمال والموارد الأخرى؛ (Rezig, 2004)

- يسمح تبني إستراتيجية المشاركة الحقيقية لصيغ التمويل الإسلامي ومراقبة الشرعية والامتثال والشفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المسائلة والرقابة المحلية الذي تطبقه البنوك الإسلامية في إطار حوكمتها بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بمحاولة خلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس على ارتفاع حجم الموارد الاقتصادية ودخول الأموال من الدائرة الوهمية إلى الحقيقية خاصة وأن الكثير من المودعين يثقون في البنوك الإسلامية فقط،ومن ثم يقوم هو بدوره بحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تحقق أكبر مردودية وتخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة؛ خاصة و ان تبني الصيغ التمويل الإسلامي يساهم في دعم التنمية الاقتصادية فمن خلال منتجاتها خاصة الصكوك الإسلامية لمختلف الصيغ و التي تتميز بقدرتها العالية على تجميع م تعبئة المدخرات من مختلف الفئات و ذلك لتنوع أجالها ما بين قصير ، متوسط، و طويل و تنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية و تعدد أغراضها و طريقة تحصيل عوائدها و عدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لعدم تعاملها بالفائدة أصلا، كما أنها في منأى كذلك من مخاطر التضخم لأنها تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان و خدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول،

كما تساهم هذه الخدمات المالية الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية الداعمة للتنمية المستدامة عن طريق التركيز على المصادر الداخلية لتوفير التمويلات لإحداث التنمية الحقيقية من خلال تعبئة الموارد و ضمان توجيهها في مجالات استثمارية حقيقية ، حيث يوفر خيارات للصناعة المالية الإسلامية في تعبئة مواردها المالية و استخدامات هذه الموارد، كما أنها توفر باقة تمويلات متنوعة تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية و ذلك نظرا لمرونة أحكامها و إمكانية انعقادها في أي مجال،لكن هنا ننوه إلى ضرورة تفادي عدم التناظر في المعلومات والامتثال والشفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المسائلة والرقابة المحلية الذي تطبقه البنوك الإسلامية في إطار حوكمتها لتؤدي هذه المنتجات المالية الدور التنموي المنوط بها؛

كما يمكن للدولة اللجوء إلى البنوك الإسلامية و صيغها من أجل دعم مشاريعها التنموية و برامج الإسكان و التنمية و العمارة في الأرض و إقامة البنى التحتية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وفي نفس الوقت تعتمد كل جل صيغ البنوك الإسلامية على ألية المشاركة في الأرباح و الخسائر وتخصيص المخاطر تخصيصا أمثلا و هذا يثبت من خلال تطبيق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية التي تجسد حوكمة البنوك الإسلامية. (amine، 2018)

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن لحوكمة البنوك الإسلامية الأهمية البالغة والضرورة القصوى باعتبارها أداة تعول عليها وعلى صيغها التمويلية العديد من دول العالم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة من خلال العمارة ولاستخلاف الأمثل للإنسان على الأرض، خاصة وأن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أهم ركيزة لضمان استقرار النظام المالي وسلامة عمل أسواق الأوراق المالية ومشاريع التنمية الاقتصادية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ورغم محاولات البنوك الإسلامية العديدة في تطبيق المبادئ الدولية للحوكمة الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات التقليدية منها وما تم تكييفها لتلاءم البنوك الإسلامية إلا أنه لا يزال غير كاف نظرا لخصوصية البنوك الإسلامية التي تحتكم في تعاملاتها اليومية المختلفة إلى قواعد الشريعة الإسلامية، هذا ما يستدعي ضرورة خلق نموذج حوكمة خاص بها ولا يحاكي بالضرورة النماذج التقليدية،ويتمتع بالقبول الدولي من خلال خلق الهيئات القانونية والرقابية التي توجب نوعا من التفصيل في العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الشرعية والتنظيمية بما يبعد عنها أي تدليس أو جهالة أو غرر يمكن أن يؤثر سلبا على وضعها التنافسي في زيادة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال دراستنا للجانب النظري للموضوع وبعض الدراسات السابقة توصلنا إلى جملة من **النتائج** نلخصها فيما يلي:

- تمثل الحوكمة البنكية النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه من مصادر رؤوس الأموال؛
- لا يقتصر دور الحوكمة البنكية على وضع القوانين ومراقبة تنفيذها بل يتعدى ذلك ليضمن البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها؛
- والبنوك لإسلامية ملزمة كذلك بتطبيق آليات الحوكمة بما يوافق خصوصيتها الشرعية حيث أن عليها وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصرها والآليات المعتمدة لموازنة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتجاه مختلف أصحاب المصالح وفق شروطها التنظيمية والدينية؛
- من خلال مجموعة من الدراسات السابقة تبين أن دور البنوك لإسلامية في التنمية المستدامة ثم إثباته نظريا في العديد من الدراسات لكن تطبيقيا لم يصل إلى الحد المطلوب في تمويل عملية التنمية وفي دعم العمليات الاقتصادية الرائدة، وهذا لا ينقص من قدرها شيئا لكن لا بد من تفعيل حوكمتها من أجل الزيادة في حجم الاستثمارات التشاركية بدلا من الاكتفاء بالمرابحة وغيرها من صيغ البيوع.

وعليه نقدم مجموعة من **التوصيات** أهمها:

- العمل على توفير مناخ اقتصادي واستثماري وقانوني ملائم يفعل الحوكمة البنكية الرشيدة من أجل دعم أداء البنوك لإسلامية ؛
- ضرورة عمل السلطات النقدية جاهدة على إنجاح البنوك الإسلامية لما لها من أثر كبير في تجميع المدخرات وإيجاد بدائل لتمويل عملية التنمية المستديمة خاصة وأنها تمس مباشرة الاقتصاد الحقيقي من خلال المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة وغيرهما؛
- كما أن على البنك الإسلامية كذلك الالتزام والتطبيق لمبادئ الحوكمة والتخطيط ودعم استراتيجيات التنموية عن طريق التحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة وفق عقود تلائم الواقع المصرفي بحيث تكون واضحة وقابلة للتطبيق العملي بعيدة عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة والتي تثير الشبهة من أجل استعادة ثقة الجمهور وتعبئة الموارد وجمع المدخرات بما يوفر الأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية المستدامة للاقتصاد والاستخلاف وعمارة الأرض؛
- توحيد الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية و تكون تابعة للسلطة النقدية الوطنية و حتى الدولية من أجل رفع الرهانات و التحديات لحوكمة البنوك الإسلامية؛
- قيام تلك الهيئات الدولية بوضع معايير محاسبية لقياس و مراجعة نتائج الحوكمة في مختلف البنوك الإسلامية؛
- ضرورة إقامة لجنة مراجعة داخل البنوك تتكون من أعضاء غير تنفيذيين تسهر على التطبيق السليم لآليات و مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المراجع

Abdel Halim Fadili and Kamel Rezig, D. I. (s.d.). the National Forum on the Algerian Banking System and Economic Transformatio .

Abdel-Razzaq, J. (2009). Adherence to the Basel Committee requirements as an entry point for establishing governance in the Arab banking sector - the case of North African countries. Journal of North African Economics University of Chlef, Algeria, Issue 7 , 80.

Al-Najjar, I. B. (2015). The Role of Banking Governance in Financial Reform and Crisis Treatment. Journal of Economic Sciences, Basra University, Volume 10, Issue 40 , 12.

Amal Ayari and Abu Bakr Khawalid. (2012). Application of Corporate Governance Principles in Banking Institutions, Case Study of Algeria, . National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption, (p. 08). Algeria.

Authority, P. M. (2009). A guide to detailed rules and practices for banking governance in Palestine. Palestine: Palestine Monetary Authority.

Burma, H. (s.d.). Institutional Governance and Its Applications in Islamic Banks, Study of a Sample of Banks. , PhD Thesis, Management Sciences, . alger, Department of Management Sciences, Algeria: College of Economic, Business and Management Sciences, University of Muhammad Bo.

Fadila, Q. B. (2018). ‏The role of implementing governance and combating corruption in achieving sustainable development in Arab countries. Journal of Economic and Financial Research, University of Algeria, Volume Five, First Issue .

Hisham, B. (2008). Institutional Governance and Its Applications in Islamic Banks, Study of a Sample of Banks. PhD Thesis, Management Sciences . Msila, Department of Management Sciences, College of Economic, Business and Management Sciences, Algeria: University of Muhammad Boudiaf.

Mohsen Ahmed Al-Khudairi, ,. P. (1990). Management in Islam. Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia , 145.

Mostafa, S. M. (2009). The Role of Corporate Governance in Addressing Financial and Administrative Corruption - A Comparative Study . Egypt: University House.

Mowaffaq Ahmad Al-Seedia, S. F. (2008). Journal of Administrative and Economic Sciences, Tikrit University, Volume 4, Issue 10 , 38-39.

Naima, B. T. (2010, 12 09). Governance in Islamic Banks. Study Day on: Islamic Finance Reality and Challenges Ammar Al-Thalaiji University, Laghouat .

Nisman, I. I. (2009). The Role of Internal Audit Departments in Activating the Principles of Governance - An Empirical Study on the Banking Sector Operating in Palestine. Islamic University, Gaza: Master's Memorandum.

Ramdani, A. H. (June 2017). Towards Activating Sharia Governance in Islamic Banks from an Accounting Point of View - Case Study of Algeria-. Dirasat Journal, Laghouat University, Algeria, Volume 8, Issue 3 , 50-62.

Rezig, A. H. (2004, 12 14-15). Deposit Insurance Regulations between Encouraging Banking Recklessness and Ensuring the Stability of the Financial System. the National Forum on the Algerian Banking System and Economic Transformations Chlef University , p. 495.

Saliha, M. (2016). The Status of Governance in Islamic Banks (Case Study of Al Baraka Banking Group in 2016). Journal of Banking Financial Economics and Business Administration, University of Biskra, Volume 3, Issue 3 , 16-80.

Salima, S. N. (2009). The Role of Governance in Activating the Contribution of Islamic Banks in Islamic Finance. Journal of Economics and Human Development, University of Blida Algeria, Volume 8, Issue 1 .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)